

الفصل الخامس

الأسلحة الغير تقليدية بين البقاء والمنع

أولا - عام :

بعد استعراضنا لأنواع الأسلحة الغير تقليدية والوقوف على مدى تأثيرها الفتاك بالقوات المتحاربة والآلام التي تتركها للمصاب في صورة تعذيب بشع يصل الى درجة التشويه الخلقي والعاهات المستديمة اضافة الى الأمراض المميتة التي يعيش تحت رحمتها جنود وأفراد كانوا الى عهد قريب يتمتعون بالصحة الجيدة والقدرة الجسمانية العالية وهو الأمر الذي حث الكثير من دول العالم على محاولة الاتفاق على تحريم استخدام هذه الأسلحة خلال الحروب والصراعات العسكرية التي تنشب باستمرار بين الدول . ورغم العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي تم توقيعها بين الدول في هذا الشأن الا أن التحريم الفعلي لم يتم وذلك لقيام الدول المتحاربة بمعاودة الاستخدام وأولها الدول الموقعة على هذه المعاهدات والاتفاقيات تحت ضغط الحاجة في الوصول الى نتائج عسكرية لصالح قواتها .

ثانيا - محاولات تحريم الأسلحة الغير تقليدية :

١ - تعتبر معاهدة ستراسبورج عام ١٦٧٥ هي أولى المعاهدات التي حرمت استخدام القنابل والذخائر المسمومة خلال الحروب التي تنشب بين الدول ، والغريب أن الدول التي أعدت هذه المعاهدة لم توقع عليها . وفي عام ١٨٧٤ عقد مؤتمر في بروكسل لبحث الاقتراحات

الخاصة بتحريم الدخائر والأسلحة السامة الا أنه وللأسفة الثانية لم توفع الدول التى حضرت المؤتمر على المعاهدة التى أعدتها سكرتارية المؤتمر . وفى عام ١٨٩٩ عقد مؤتمر للسلام فى لاهائ وبذلت خلاله الدول المشتركة فى المؤتمر جهودا لاقرار منع استخدام الغازات السامة رغم أنها لم تكن قد استخدمت من قبل خلال الصراعات الدولية على نطاق واسع . وقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المنع على أساس أن جميع الأسلحة المستخدمة فى القتال تتصف بالوحشية واللا انسانية وليس فقط الغازات السامة ، ثم مع تصميم دول المؤتمر على توقيع المعاهدة التى توصلوا اليها قامت جميع دول المؤتمر بالتوقيع عليها بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - وفى خلال الحرب العالمية الأولى قامت الدول الموقعة على معاهدة مؤتمر لاهائ للسلام باستخدام الغازات الحربية السامة ضاربة عرض الحائط بما جاء فى أوراق المعاهدة الموقعة الأمر الذى استتبع بالتالى معاودة الجهود بعد انتهاء الحرب للتوصل الى معاهدات جديدة يتم الالتزام بما جاء بها من توصيات وحيث تم توقيع معاهدة فرساي ثم معاهدة نويلى سورسين بفرنسا . وفى عام ١٩٢٥ قامت ٣٩ دولة بالتوقيع على برتوكول جنيف الذى نص بالتحديد على منع استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية فى الصراعات والحروب بين الدول . وقد امتنعت بعض الدول الأخرى عن التوقيع وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

٣ - وفى خلال الحرب العالمية الثانية لم تستخدم الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية خلال المعارك العديدة التى استمرت قرابة الخمس سنوات على الرغم من أن بعض أطراف الحرب كانت تملك مخزونا كبيرا من الأسلحة الكيماوية الفعالة مثل ألمانيا والنمى يرجع المحللون العسكريون عدم استخدامها لهذه الأسلحة خصوصا فى نهاية الحرب وظهور بوادر الهزيمة العسكرية الى الخلافات التى حدثت داخل القيادة الألمانية حول استخدام هذه الأسلحة . ولولا قيام الولايات المتحدة الأمريكية

بضرب مدينتي هيروشيما وناجازاكي في اليابان كرد انتقامى على الهجوم الجوى اليابانى الذى قام به الطيارون اليابانيون ضد الأسطول الأمريكى فى ميناء بيرل هاربر لاستطعنا القول أن هذه الحرب التى استمرت فترة طويلة وشاركتها فيها دول عديدة كانت حرب تقليدية فقط ونظيفة تماما ولم تدنس بهذه الأسلحة الفتاكة التى تتعارض مع الطبيعة الانسانية السوية .

٤ - وفى عام ١٩٦٤ قامت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بمناقشة وبحث البرتوكول الموقع فى جنيف عام ١٩٢٥ وحيث قامت نحو تسعون دولة تقريبا بالموافقة على ما جاء فيه بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بينما امتنع عدد صغير من الدول عن التصويت بالموافقة على العمل بما جاء فيه . وعلى الرغم من تصويت الولايات المتحدة الأمريكية على البرتوكول الا أنها قامت باستخدام الغازات على نطاق واسع خلال الحرب الفيتنامية خصوصا ضد الأرضى والمنتجات الزراعية فى محاولة للتأثير على القدرة الانتاجية الزراعية وبالتالي على قدرة الصمود الاقتصادى لفيتنام الشمالية حينئذ ، وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التبريرات لقيامها باستخدام الغازات السامة فى حرب فيتنام مثل عدم موافقة الكونجرس الأمريكى ومجلس الشيوخ على التصويت الذى تم بالجمعية العمومية للأمم المتحدة وأيضا أن قيامها باستخدام السموم قد تم ضد المزارعات والمحاصيل الزراعية وهو ما لم ينص عليه فى برتوكول جنيف . وقد أوضح الاستخدام الأمريكى للغازات السامة فى فيتنام أن دول العالم سواء التى وقعت على المعاهدات والبرتوكولات أو لم توقع تقوم بخرق ما تم الاتفاق عليه طالما أن ذلك سوف يحقق نتائج قتالية لصالح قواتها وأن المعاهدات والبرتوكولات لا تمثل الا حبر على ورق .

٥ - وفى عام ١٩٦٩ شكل سكرتير عام الأمم المتحدة حينئذ يوثان لجنة من خبراء أربعة عشرة دولة تقوم بانتاج أسلحة الحرب الغير تقليدية للبحث فى خطورة هذه الأسلحة على الجنس البشرى واجراءات

السيطرة عليها وضمان عدم استخدامها فى الصراعات الانسانية • وقد قدمت اللجنة تقريرها النهائى للسكرتير العام للأمم المتحدة فى شهر يونيو عام ١٩٦٩ والذى جاء فيه : « إن كل الحروب مدمرة للحياة الانسانية الا أن الأسلحة الكيماوية والجرثومية تنفرد عن غيرها من أسلحة الدمار بكونها لا تؤثر الا على الأحياء » •

٦ - وفى شهر أغسطس من نفس العام نظمت الجمعية النسائية العالمية للسلام بناء على دعوة من يوانات سكرتير عام الأمم المتحدة حينئذ مؤتمرا علميا فى لندن يهدف الى ايضاح خطورة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية على شعوب العالم ويضغط على الحكومات لعدم استخدام مثل هذه الأسلحة وفى نفس الوقت ادراج الغازات المزعجة ضمن مجموعة الأسلحة المحرم استخدامها وأخيرا اعادة احياء العمل ببرتوكول جنيف لعام ١٩٢٥

٧ - وفى نفس توقيت انعقاد مؤتمر الجمعية النسائية العالمية للسلام فى لندن أصدر الرئيس الأمريكى نيكسون استنكار الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام الأسلحة البيولوجية وأمر بتدمير المخزون الأمريكى من هذه الأسلحة وأعلن أنه سوف يطلب من الكونجرس الأمريكى ومجلس الشيوخ الموافقة على برتوكول جنيف لعام ١٩٢٥



ثالثا - مستقبل العمل بأسلحة الحرب الغير تقليدية :

من استعراضنا السابق الموضح بعاليه نجد أنه خلال قرن من الزمن تقريبا ودول العالم تحاول جاهدة باستمرار الوصول الى صيغة محددة تحرم استخدام أسلحة الحرب الغير تقليدية التى تسبب خسائر وآلام بشعة للانسانية سواء أكان هذا الانسان مقاتلا يحمل السلاح أو غير مقاتل • ومن المهم هنا أن نستعرض الأسباب التى تقف دائما أمام التزام دول العالم بمنع استخدام هذه الأسلحة ، وحيث يمكن ايضاح ذلك من خلال الآتى بعد :

١ - ان الدول المتقدمة فى صناعة الأسلحة القتالية بما فى ذلك أسلحة الحرب الغير تقليدية تواصل جهودها العلمية من أجل المزيد من الاكتشافات الجديدة التى يمكن أن تحقق لها مبدأ المفاجأة الفنية خلال القتال وهو الأمر الذى يؤدى بدوره الى ظهور الجديد دائما من هذه الأسلحة التى لم تنص المعاهدات والبرتوكولات على تحريمها كما أن الأبحاث والتطوير تشمل أيضا المنصوص على تحريمه وعلى سبيل المثال فانه قد تم التغلب على تحريم الأسلحة الذرية والهيدروجينية الناتج عن نظرية الردع النووى باتتاج قنابل ذرية تكتيكية صغيرة يمكن اطلاقها بواسطة المدفعية المتوسطة ومدفعية الميدان وهى قنابل تحقق التدمير الكامل لمساحات صغيرة من الأرض تبلغ مساحتها حوالى ١ - ٢ كم^٢ وأصبح معنى ذلك أن تطوير أسلحة الحرب الغير تقليدية قد توصل لتدمير وحدة فى حجم سرية مشاة أو دبابات مدعمة بواسطة قنبلة مدفعية واحدة .

٢ - أنه مع قيام دول العالم الثالث بتوجيه جزء من مواردها الى صناعة السلاح التقليدى فى محاولة لكسر احتكار الدول المتقدمة لهذه الصناعة والتخلص من الضغوط السياسية والاقتصادية المصاحبة لعملية بيع وشراء السلاح فقد نجحت العديد من الدول النامية فى مجاراة دول العالم المتقدم فى صناعة السلاح التقليدى مثل الهند والبرازيل ومصر وهو الأمر الذى دفع بالدول المتقدمة فى العالم الى الاستمرار فى تطوير الأسلحة الغير تقليدية مع ربطها بتكنولوجيا صناعية متقدمة فى محاولة للحفاظ على التفوق بصفة مستمرة وبما يتناسب مع كونها دولا متقدمة لها تأثيرها السياسى والاقتصادى والعسكرى على باقى الدول .

٣ - ان الطبيعة الانسانية برغم كل القيم الروحية والانسانية التى تنادى بها الأديان السماوية ورغم مبادئ حقوق الانسان المعترف بها عالميا تميل دائما - أو غالبا - خلال الصراعات والحروب الانسانية الى تحقيق هدفها سواء أكان هذا الهدف مشروعا أو غير مشروع بكل

الطرق والوسائل المتيسرة بما فى ذلك كافة الأسلحة التقليدية المسوح بها أو الأسلحة الغير تقليدية والغير مسوح بها • وعلى الرغم من الادانات الدولية التى توجه الى الطرف المستخدم الأسلحة الحرب الغير تقليدية أو البادىء بها فى الاستخدام فان هذه الادانات لا تمثل سوى جمععات كلامية لا تقدم أو تؤخر أمام النتائج التى تحصل عليها والتى غالبا ما تطور الموقف القتالى لصالح قواته •

٤ - مما سبق يمكننا القول ان تطور الأبحاث العلمية لاختراع المزيد من الأسلحة الغير تقليدية هدف تعمل معظم دول العالم لتحقيقه وفى نفس الوقت تقوم بأعداد جيوشها على أساليب الوقاية من الآثار الناجمة عن قيام الطرف الآخر المعادى باستخدامها وان كافة المعاهدات والبرتوكولات التى تحرم استخدام هذه الأسلحة الفتاكة لا تملك القوة القادرة على تنفيذ ما جاء بها ، ومن هنا يتضح أن أسلحة الحرب الغير تقليدية قد ولدت لتستمر وتبقى وسوف تستمر وتبقى •
